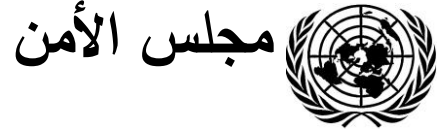


Distr.: General
13 December 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 13 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

في ضوء الاتهامات المنكرة التي لا أساس لها ضد جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة، وإحاقا برسائلنا السابقة بشأن هذه المسألة، بما فيها الرسالتان المؤرختان 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (S/2023/812) و 5 كانون الأول/ديسمبر 2023 (S/2023/965)، أود أن أكرر الموقف المبدئي للاتحاد الروسي في هذا الصدد وأن أبرز ما يلي:

يدين الاتحاد الروسي جميع المحاولات الرامية إلى إعادة النظر في أحكام القرار 2231 (2015) أو تغييرها، التي تقوم بها دول معينة قررت تجاهل التزاماتها بموجب هذا القرار وخطة العمل الشاملة المشتركة، وباتت بالتالي تنتهكها بشكل صارخ. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتبر أن محاولات إلقاء اللوم على جمهورية إيران الإسلامية باتهام طهران بارتكاب انتهاكات مزعومة للقرار المذكور أعلاه، بما في ذلك أحكامه التي انقضت صلاحيتها بالفعل، هي محاولات غير مقبولة. وعلى نحو ما جرى تأكيده في مناسبات عديدة، فإن الحجج التي ساقها أولئك الذين يروجون لهذه السردية ذات الطابع السياسي المحض لا تصمد أمام التدقيق وتفنقر إلى الأسس القانونية والتقنية على حد سواء.

ففيما يتعلق بما يسمى "انتهاكات" الفقرة 4 من المرفق بـ القرار 2231 (2015)، تجدر الإشارة إلى أن الادعاءات الأخيرة ذات الصلة التي عممت في مجلس الأمن ليست مدعومة بأي دليل ولا تقدم ما يثبت أن الإمدادات المزعومة حدثت قبل 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكما ذكر في بيان وزارة خارجية الاتحاد الروسي المؤرخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الذي عمم في المجلس (S/2023/812)، المرفق)، فإن عمليات نقل الأصناف التي تدخل في نطاق نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف إلى جمهورية إيران الإسلامية ومنها لم تعد خاضعة للموافقة المبدئية من مجلس الأمن.

وفضلا عن ذلك، يرفض الاتحاد الروسي المحاولات المستمرة من بعض الدول لإعطاء تقارير الأمين العام للأمم المتحدة وتقارير ميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) أكبر من حجمها من خلال توجيه اتهامات معادية لإيران. ومن شأن هذه الطريقة المتمثلة في زيادة التوترات بشكل مصطنع حول المسألة النووية الإيرانية أن تضر بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى العودة بسرعة إلى تطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا

